

٥٧

سلسلة
التقوير
الإسلامية



سُبُهَاتُ حَوْلِ الْإِسْلَامِ

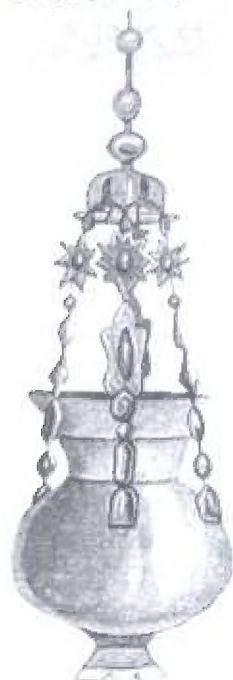
د / محمد عمارة



فَهْ التَّنْوِيرُ الْإِسْلَامِيُّ ٥٧

شُبُهَاتُ خَوَلِ الْإِسْلَامِ

تأليف
د. محمد عذاق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اسم الكتاب: شبهات حول الإسلام
 اسم المؤلف: د. محمد عمارة
 إشراف عام: داليا محمد إبراهيم
 تاريخ النشر: يناير ٢٠٠٢
 رقم الإيداع: ٢٠٠١/ ١١٧٨٣
 الترقيم الدولي: I. S. B. N 977 - 14 - 1654 - 5
 الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
 المركز الرئيسي: ٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة
 مدينة السادس من أكتوبر
 ت: ٢٢٠ ٢٨٧ - ٢٢٠ ٢٨٩ / ١١
 فاكس: ٢٢٠ ٢٩٦ / ١١
 email: nahda@gega.net
 مركز التوزيع: ١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة
 ت: ٥٩٠ ٩٨٢٧ - ٥٩٠ ٨٨٩٥
 فاكس: ٥٩٠ ٣٣٩٥ / ٢
 ص.ب: ٩٦ الفجالة - القاهرة
 الإدارة العامة: ٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
 ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٣/٣٤٧٢٨٦٤
 فاكس: ٣/٣٤٦٢٥٧٦
 ص.ب: ٢٠ أمبابية

www.nahdetmisr.com

تقديم

هذه سبع شبهات ، طلب منى الإجابة عليها «مكتب القاهرة» لموقع «Islam On Line» على شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» .. وهى شبهات بعث بها ، طلباً للإجابة عنها ، والكشف عن حقائقها «مجموعة من طلبة الدكتوراه العرب الدارسين فى بريطانيا .. والذين التقوا بمجموعة من الشباب المسلمين ، من جنسيات عربية وأخرى آسيوية ، يتبنون «فكراً جديداً» هدفه «التجديد ومقاربة الدين الإسلامى بالعصر» ويقول أصحاب هذا الفكر : «إنهم لا ينتمون للعلمانية أو إلى أى تيار مثل تيار التغريب الذى انبهر أهله بتألق الحضارة الأوروبية» .

ويقول السائلون - طلبة الدكتوراه - عن أصحاب هذه الشبهات : «إن أكثرهم ، وخاصة الآسيويين منهم ، قد ولدوا ونشئوا فى بلاد الغرب ، ولا ينتمون لأوطانهم الأصلية لا من قريب ولا من بعيد ..» .

ويعرّف السائلون بأنفسهم - فكراً - فيقولون : «وحيث إننا نعتبر أنفسنا من الداعين إلى التجديد ، على الطريق الذى يسير عليه كثير من رواد تجديد الفكر الإسلامى ، أمثال الدكتور محمد سليم العوا والدكتور محمد عمارة وغيرهم كثير والحمد لله ، هؤلاء

هم أساتذتنا الذين نفخر بهم ونجلهم ونعتبرهم قادتنا إلى المستقبل
المشرق بإذن الله .

إننا نؤمن بأن تجديد الفكر الإسلامى سنة من سنن الله ، وأنه
يجب أن يكون دائم الفعل على مر العصور ، وأن مبدأنا هو كما
يقول الدكتور محمد عمارة : «إن عقلايتنا الإسلامية المتميزة قد
وازنت بين الحكمة وبين الشريعة ، وتأخى فيها العقل والنقل
لهداية الإنسان» .

وإذ نحن نكتب إليكم هذه الرسالة تطلب منكم النصيح
والإرشاد ، آمليين من الله - تعالى - أن تستجيبوا لمساعدتنا وإبداء
الرأى حول هذا الفكر الجديد الذى جعلنا فى حيرة من أمرنا . . .

* * *

أما الشبهات السبع - التى وردت بالسؤال - فمنها ثلاث حول
لقرآن الكريم :

الأولى: فى التشكيك بحفظ الله للقرآن .

والثانية: حول تاريخية وتوقيت وتجاوز الواقع المنظور لأحكام
آيات القرآن .

الثالثة: حول الحروف والكلمات التى جاءت فوائج لبعض سور
القرآن الكريم - من مثل (ألم) و (حم) . .

ومن هذه الشبهات اثنتان حول رسول الله - ﷺ - :

الرابعة: حول عصمته .

الخامسة: حول الأحاديث النبوية .

والشبهة السادسة: حول موقف العقل من النقل .

أما السابعة: - والأخيرة - فهي حول البنوك ومعاملات النظام

المصرفي المعاصر ..

وكما أوردنا سؤال السائلين بنصه ، فإننا نورد كل شبهة

بنصها - كما جاءت في السؤال - ثم نتبع ذلك بالجواب .. الذي

حاولنا فيه الاحتكام إلى ما يميل للاحتجاج به والاحتكام إليه

أصحاب هذه الشبهات ..

وهذا منهاج في الحوار علمنا إياه رسول الله - ﷺ - عندما

قال : «أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم .. وعلمنا إياه

أسلافنا - من البلاغيين - عندما عرفوا البلاغة بأنها مراعاة

مقتضى الحال ..

إن عظمة الإسلام تتجلى في سطوع حجته عن طريق مختلف

ألوان الاستدلال والحجاج .. فهو دين الفطرة الذي تشع أنواره على

الفطر الإنسانية السوية دائماً وأبداً . وهو دين العقل الصريح ،

حتى لقد قال فلاسفته بإمكان وصول العقل الصريح إلى «شريعة

عقلية» موافقة لمقاصد الشريعة الإسلامية التي شرعها الله -

سبحانه وتعالى - وأوحى بها إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام ..

والإسلام - كذلك - دين النقل ، الذي تميز بالحفظ والإعجاز ..
ثم هو الدين الذي تشهد آيات الكون المنظورة لآيات وحيه
المسطورة بين دفتي القرآن الكريم ..

وإذا كان واجب العلماء - الذي ورثهم إياه الأنبياء - هو تبليغ
الدعوة الإسلامية .. وإقامة الحجة على صدقها .. وإزالة الشبهات
المثارة من حولها .. فإننا نرجو أن تكون هذه الصفحات قياماً
ببعض هذا الواجب .. وأسهماً في فريضة المراقبة على ثغور
الإسلام ..

والله نسأل أن يتفع بها .. وأن يتقبلها خالصة لوجهه الكريم ..
إنه - سبحانه وتعالى - أفضل مسئول وأكرم مجيب .

دكتور

محمد عمارة

الشبهة الأولى: حول حفظ القرآن الكريم

«... هم لا يؤمنون بأن القرآن قد حفظ ، كما تقول الآية الكريمة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ويقولون : قد يكون الذكر جزءاً من القرآن ، وليس كله ، ويستدلون بكلام لعمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، بأنه أقسم على أن هناك آية في القرآن تتحدث عن الرجم - وهذه الآية غير موجودة - وأن غنمة أكلت ورقة من القرآن كانت بيد عائشة - رضى الله عنها - ...» .

الجواب:

وفى الجواب عن هذه الشبهة نسال :

لماذا بعث الله - سبحانه وتعالى - الرسل وأنزل الكتب؟

لقد كان ذلك رعاية من الله لخلقه .. ولطفاً بهم .. وحتى يكون حسابه لهم - كي لا يتساوى الغش والمسيء - وجزاءه إياهم على أفعالهم عدلاً إلهياً خالصاً .. ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾
 فاطر : ٢٤ - ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ الإسراء : ١٥
 - ﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ النساء : ١٦٥ -
 وقبل ختم النبوة والرسالة كانت مهمة حفظ كتب الرسالات

والشرائع موكولة إلى أم هذه الرسالات ، كجزء من التكليف لهم
والاختبار لاستقامتهم في هذا التكليف ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا
هُدًى وَنُورٌ يُحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ
وَالْأَخْيَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا
تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ المائدة : ٤٤ - . لكنهم
فرطوا في القيام بتكليف الحفظ للكتب - بالنسيان حيناً
وبالتحريف والإخفاء حيناً آخر - ﴿ فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ
وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا
ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ
وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١٣) ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى
أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ
وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (١٤)
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ
مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ (١٥)
يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ
إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ المائدة : ١٣ - ١٦ .

وعندما كانوا يحرفون هذه الكتب ، أو ينسون بعضها ويخفون البعض الآخر ، كان الله يبعث رسولا جديداً بكتاب جديد ..

أما عندما أراد الله - سبحانه وتعالى - مع بلوغ الإنسانية سن الرشد - ختم النبوات والرسالات بنبوة ورسالة محمد - ﷺ - فكان لابد لحفظ كتاب الشريعة الخاتمة من حافظ لا يجوز عليه الإهمال ، ولا يتأثر منه التحريف ، ولا يليق به النسيان .. أى كان لابد من الحفظ المعصوم الدائم للكتاب المعجز الخالد .. لأن ترك حفظ الكتاب الخاتم للبشر ، الذين يجوز عليهم الإهمال والتحريف والنسيان معناه طرء وحدث التحريف والضياح لهذا الكتاب ، حيث لا وحى سينتهى ولا رسول سيبعث ولا كتاب سينزل .. الأمر الذى لو حدث - افتراضاً - سيضل الناس ولا رعاية لهم ، ولا حجة عليهم ، تجعل من حسابهم وجزائهم عدلاً إلهياً مناسباً ..

ولذلك ، انتقلت مهمة حفظ الوحى الخاتم - القرآن الكريم - فى الرسالة الخاتمة ، إلى الله سبحانه وتعالى ، الذى لا يتخلف حفظه أبداً ، بعد أن كانت هذه المهمة فى الرسالات السابقة ، استحقاقاً من الله للناس ، أى طلباً منه لهم أن يحفظوا ما أنزل عليهم من الكتاب .. فكان الوعد الإلهى المؤكد ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر : ٩ - ..

ولذلك ، هباً الله لتدوين القرآن الكريم من كتيبة الوحي ما لم
 ينتهياً لكتاب سابق . . وجعل جمعه وعداً إلهياً وإعجازاً ربانياً ﴿ لا
 تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ (١٦٦) إن علينا جمعه وقرآنه (١٦٧) فإذا
 قرأناه فاتبع قرآنه (١٦٨) ثم إن علينا بيانه ﴿ القيامة ١٦٦ - ١٦٩ . .
 فكان الحفظ للقرآن - كل القرآن - وعداً إلهياً ، وإعجازاً ربانياً ،
 وذلك حتى تستمر حجة الله على عباده ، ويكون حسابهم عادلاً
 خالصاً .



ولم يقل أحد ، ولا جائز في العقل - فضلاً عن النقل - أن
 يقال : إن الذكر ، الذى تعهد الله بحفظه ، هو بعض القرآن ، وليس
 كل القرآن . . لأن ضياع أى جزء من القرآن إنما يعنى تخلف رعاية
 الله لخلقه ، وسقوط حجته على عباده . . ثم إن القرآن لا يقف
 بالحفظ عندما يطلق عليه الذكر ، فضلاً عن أن مصطلح الذكر إنما
 يشمل كل القرآن . . تشهد على ذلك الآيات الكثيرة فى كتاب
 الله . . فالمراد بالذكر القرآن . . كل القرآن . . والكتاب . . كل
 الكتاب - وليس بعضه - بدليل قول الله - سبحانه - : ﴿ فاسألوا
 أهل الذكر ﴾ - الأنبياء : ٧ - أى أهل الكتب السابقة . . والله
 يشير إلى القرآن والتنزيل - أى كل ما نزل به الوحي - بلفظ الذكر

﴿أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ -
الأعراف : ٦٩ - ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ
لَمَجْنُونٌ﴾ - الحجر : ٦ - ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُنَبِّئَ النَّاسَ مَا
نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ - النحل : ٤٤ - ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ
أَنْزَلْنَاهُ أَفَانْتُمْ لَهُ مُكْرُونَ﴾ - الأنبياء : ٥٠ - ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ
وَقُرْآنٌ مَبِينٌ﴾ يس : ٦٩ - ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُواكَ
بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ (١٠١) وَمَا هُوَ إِلَّا
ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ - القلم : ٥١ - ٥٢ . والذكر هو كل ما جاء به
الوحي ، فالوحي هو الذكر ﴿فَاسْتَمْسَكَ بِالْعِصِيِّ إِنْ أُرِيَكَ آيَاتُ
الْكَذِبِ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (١٣) وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمُكَ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ﴾
الزخرف : ٤٣ - ٤٤ - بَلْ إِنْ مَسَّخَقْ آيَةُ إِنْآ نَحْنُ نُزِّلُ الذِّكْرَ
شَاهِدَ عَلَى أَنْ الذِّكْرَ وَالْقُرْآنَ وَالْكِتَابَ هُوَ الْوَحْيُ ﴿الْوَرْتَلِكْ آيَاتِ
الْكِتَابِ وَقُرْآنِ مَبِينٍ﴾ ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾
﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ﴿إِنَّا نَحْنُ
نُزِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ - الحجر : ٩ ، ٦ ، ٤ ، ١ .

ثم إن القرآن الكريم يؤكد أن الحفظ ، ونفي الشك والريبة إنما هو
لكل القرآن ولجميع التبريل ، وليس لبعض القرآن ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ

لا ريب فيه هدى للمتقين ﴿ - البقرة : ٢ - ﴾ تنزيل الكتاب لا ريب
 فيه من رب العالمين ﴿ - السجدة : ٢ - ﴾ ذلك بأن الله نزل
 الكتاب بالحق ﴿ - البقرة : ١٧٦ - ﴾ نزل عليك الكتاب بالحق
 مصدقا لما بين يديه ﴿ - آل عمران : ٣ - ﴾ إنا أنزلنا إليك
 الكتاب بالحق لتتحكم بين الناس ﴿ - النساء : ١٠٥ - ﴾ وأنزلنا
 إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا
 عليه ﴿ - المائدة : ٤٨ - ﴾ ما فرطنا في الكتاب من شيء
 الأنعام : ٣٨ - .. ولو ضاع شيء من هذا الكتاب - أى القرآن
 والتزيل - حدث التفريط الذى تنفيه هذه الآية . ولا تفت حجة
 الله على البشر ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واثقوا بعلمكم
 ترحمون ﴾ (١٥٥) أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا
 وإن كنا عن دراستهم لعافلين (١٥٦) أو تقولوا لو أنزل علينا
 الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى
 ورحمة ﴿ - الأنعام : ١٥٥ - ١٥٧ - .. فحجة الله على الناس -
 بعد ختم الوحي بالقرآن الكريم - تنتفى وتسقط إذا حدث جهل
 بشيء مما أنزل فى الكتاب .. القرآن - ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا
 ولها كتاب معلوم ﴾ - الحجر : ٤ - .. ولو أن القرآن ضاع منه
 شيء لتخلف وعهد الله بتنزيل تبیان كل شيء فيه ، لتتم شهادة

الرسول - ﷺ - على أمته ﴿ ويوم نبعث في كل أمة شهيدا عليهم من أنفسهم وجنا بك شهيدا على هؤلاء ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾ - النحل : ٨٩ - .

وختم النبوة والرسالة ، يعنى انتفاء بعث رسول جديد ، ونزول كتاب جديد . . . وحتى تقوم حجة الله على عباده لا بد من بقاء القرآن كله محفوظاً ، ليكون قِيَمًا على الناس ، أى دائم القيام على هدايتهم وإرشادهم ﴿ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ﴾ (١) قِيَمًا يُنذِرُ بأساً شديداً من لدنه ويبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً ﴿ - الكهف : ١ ، ٢ -

وإذا كان الكتاب هو كل القرآن ، فلقد وعد الله - سبحانه - بأن يحفظه ويورثه للذين اصطفاهم من عباده ، بعد أن أنزله على المصطفى من رسله . وجسمعه وقرأه ﴿ والذي أوحينا إليك من الكتاب هو الحق مُصَدِّقاً لما بين يديه إن الله بعباده لخبير بصير ﴾ (٢) ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مُّقْتَصِدٌ ومنهم سابقٌ بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير ﴿ - فاطر : ٣١ - ٣٢ .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه كتاب عزيز ، أى منيع ، محفوظ من العبث به وفيه . . . وأنه تمتنع عن الإبطال ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بأى حال من الأحوال ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّ لَهُمْ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ (٤١) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴿ فصلت : ٤١ ، ٤٢ - . . والذكر فى هذه الآية هو كل الكتاب ، العزيز على أى عبث به وفيه . . .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه كتاب على حكيم ، فوق تناول المتناولين ، بشرًا كانوا أو أزمانه ودهورًا ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (١) وإنه فى أم الكتاب لدينا لعلي حكيم ﴿ - الزحرف : ٣ ، ٤٠ - . .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه فى كتاب مكنون ، أى مصون ومحفوظ عن اللعب والعبث والتحريف ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ (٧٧) فى كتاب مكنون ﴿ - الواقعة : ٧٧ ، ٧٨ - . .

ولقد صدق التاريخ على هذا الحفظ الإنهى لهذا القرآن المجيد . . . ومن يقرأ تاريخ التوراة - حتى ذلك الذى كتبه علماء اليهودية - يعلم ما أصابها بعد سنوات من نزولها . . . وكيف أعيدت كتابة أسفارها على النحو الذى صنعه «عزرا» - «عزيز» - وغيره من الأخبار ، فى صورة مثيلة بالتحريف . . . ومن يتأمل تناقضات

الأناجيل - حتى الشهيرة منها - والفروق الجوهرية بينها وبين غير الشهيرة - من مثل أناجيل «مخطوطات نجع حمادى» ، و«مخطوطات البحر الميت» و«إنجيل برنابا» يعلم ما أصاب الإنجيل بعد سنوات معدودة من بعثة المسيح ، عليه السلام . . . لكن . . . ها هو القرآن الكريم كما نزل به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين . لم يتغير فيه حرف ولا رسم ولا حركة ولا عُنَّة ولا مد . وقد مضى على نزوله أكثر من أربعة عشر قرناً ، مرت فيها أمتة بأطوار من التراجع والانهطاط ، وفقدت فيها الذاكرة الإسلامية صلايين المخطوطات التى أبادتها غزوات الطغاة - واندثرت فيها مذاهب وفلسفات . . . وظل القرآن الكريم عزيزاً مبيعاً محفوظاً بحفظ الله خير الحافظين . . . فالتاريخ - هو الآخر - قد غدا شاهداً على هذا الحفظ الإلهي لكل القرآن الكريم . . .

فبرهان العقل - المتعلق بختم الرسالة . . . وختم الوحي - يجعل حفظ القرآن - كل القرآن - لإقامة الحجة على الناس - ضرورة عقلية . . .

وكذلك النقل المتكرر فى القرآن - بلفظ القرآن . . . والكتاب . . . والتنزيل . . . والذكر - شاهد هو الآخر على الحفظ الإلهي لكل حرف وكل كلمة وكل آية وكل سورة من هذا القرآن الكريم . . . فهو وحى الله الخاتم . . . تعهد - سبحانه وتعالى - بجمعه وقراءته

وحفظه ، حجة خالدة ، كى لا يكون للناس على الله حجة إذا ما
ضاع شيء من هذا التنزيل العزيز المنيع الحكيم ..



أما بعض الروايات التى يفهم منها البعض شكاً فى حفظ كل ما
نزل على رسول الله - ﷺ - من القرآن ، فإن منطق العقل ، ومنهاج
البحث العلمى ، وقواعد نقد النصوص والروايات ، التى اتفق عليها
العلماء والعقلاء من كل الحضارات والفلسفات والأساقى الفكرية
كلها تؤكد على ضرورة الموازنة بين المعارض والمتناقض من
الروايات .. والأخذ بالمصدر الأوثق عند تعدد الجمع بين الروايات ..
فإذا كان لدينا - على نحو ما قدمنا - شهادة العقل الصريح على أن
حفظ القرآن - كل القرآن - هو ضرورة عقلية ، تقتضيها حقيقة ختم
النبوة والرسالة واكتمال الوحي .. وإذا كانت شهادة العقل الصريح
هذه مدعومة بنصوص آيات القرآن الكريم . أى بالمصدر المعجز ،
فقطعى الدلالة والثبوت .. فهى يكون عاقلاً من يترك شهادة العقل
الصريح ، والنقل المعجز الصحيح . ويلتفت إلى رواية من الروايات
يعلم الله من رواها؟ ولماذا رواها؟

إن منطق البحث العلمى ، الذى أجمع عليه كل عقلاء الدنيا ،
فى التعامل مع النصوص ، قد حسم هذه القضية .. التى نرجو أن
تكون هذه الإجابة حاسمة للشبهة المثارة حولها .. والله من وراء
القصد ، منه نلتصمى الهداية والحكمة والرشاد ..

الشبهة الثانية: حول تاريخية أحكام القرآن

« .. وهم - بالنسبة للقرآن الكريم - يعتبرون أن القرآن غير صالح لكل زمان ، وأنه وقتي ، أي أنه جاء لوقت قد مضى ، ولا يتلاءم مع العصر الحالي ، وأنه يجب أن تتغير تفسيراته بما يناسب هذا الوقت ، وعلى سبيل المثال :

- إرث المرأة ، ﴿ للدكر مثل حظ الأنثيين ﴾ يقولون : إن هذه الآية قد جاءت لرأس معين ، ويجب أن تتغير ، بحيث يتساوى الرجل والمرأة في الإرث ..
- وكذلك الأمر بالنسبة لشهادة المرأة ، «حيث يطالبون بمساواة الرجل بالمرأة من حيث الشهادة» ا هـ .

الجواب:

أما القول بتاريخية - أو تاريخانية - ووقتيية أحكام القرآن الكريم .. بمعنى «أنها غير صالحة لكل زمان» .. فإن لنا عليها ملاحظات نسوقها في عدة من النقاط :

أولها : أن هذه الدعوى ليست جديدة . فلقد سبق ولبنائها فلاسفة التنوير الغربي الوضعي العلماني ، بالنسبة للثورة

والإنجيل .. فرأوا أن قصصها مجرد رموز ، بل ورأوا أن الدين والتدين إنما يمثل «مرحلة تاريخية» في عمر التطور الإنساني ، مثلت مرحلة طفولة العقل البشري . ثم تلتها - على طريق النضج - مرحلة «الميتافيزيقا» ، التي توارت هي الأخرى لحساب المرحلة الوضعية . التي لا ترى علماً إلا إذا كان نابعاً من الواقع ، ولا ترى سبلاً للعلم والمعرفة إلا العقل والتجارب الحسية .. وما عدا ذلك - من الدين وأحكام شرائعه - فهي «إيمان» مثل مرحلة تاريخية على درب التطور العقلي ، ولم يعد صالحاً لعصر العلم الوضعي - اللهم إلا لحكم العامة والسيطرة على نزعاتهم وعواثرهم!

هكذا بدأت وتبلورت نزعة «تاريخية وتاريخانية» النصوص الدينية في فكر التنوير الغربي العلماني والنهضة الأوروبية الحديثة ..

وإذا كان هذا القول قد جاز ، ووجد له بعض المبررات - في الغرب - بالنسبة لكتب رسالات خاصة يقوم بعينهم - بنى إسرائيل - الذين جاءتهم اليهودية والمسيحية ، ونزلت لهم التوراة والإنجيل .. ونزما من معين .. ويتفاصيل تشريعات - وخاصة في التوراة - تجاوزها تطور الواقع . فإن دعوى تاريخية النص الديني لا مكان لها ولا ضرورة نستدعيها بالنسبة للقرآن الكريم ..

ذلك أن القرآن هو كتاب الشريعة الخاتمة ، والرسالة التي حتمت

بها النبوات والرسالات ، فلو طبقنا عليه قاعدة تاريخية النصوص الدينية لحدث «فراغ» في المرجعية الدينية ، إذ لا رسالة بعد رسالة محمد - ﷺ - ولا وحى بعد القرآن . . وإذا حدث هذا «الفراغ» في المرجعية والخجة الإلهية على الناس ، زالت حجة الله على العباد في الحساب والجزاء ، إذ سيقولون : يا ربنا ، لقد أنزلت علينا كتاباً نسخته التطور ، فماذا كان علينا أن نطبق ، بعد أن تجاوز الواقع المتطور آيات وأحكام الكتاب الذى أنزلته لهدايتنا؟ .

وثانى هذه النقاط : أن التاريخية والتاريخانية - أى وقية الأحكام - لا يقول بها أحد فى أحكام العبادات . . وإنما يقول بها أصحابها فى آيات وأحكام المعاملات . . وهم يخطئون إذا ظنوا أن هناك حاجة إليها فى أحكام المعاملات التى جاء بها القرآن الكريم . . ذلك أن القرآن الكريم - فى المعاملات - قد وقف عند «فلسفة» و «كليات» و «قواعد» و «نظريات» التشريع ، أكثر مما فصل فى تشريع المعاملات . . فهو قد فصل فى الأمور الثوابت ، التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، مثل منظومة القيم والأخلاق ، والقواعد الشرعية التى تستنبط منها الأحكام التفصيلية . والحدود المتعلقة بالحفاظ على المقاصد الكلية للشريعة . . وترك تفصيل أحكام المعاملات لعلم الفقه ، الذى هو اجتهاد محكوم بنواب الشريعة الإلهية ، وذلك حتى يظل هذا الفقه - فقه المعاملات - متطوراً دائماً وأبداً ، غير

الزمان والمكان ، ليواكب تغير الواقع ومستجدات الأحداث ، فى إطار
كليات الشريعة وقواعدها ومبادئها - التى تحفظ على أحكامه المتطورة
إسلاميتها ، دائما وأبداً - . .

وهذه «الصيغة الإسلامية» الفريدة ، التى جاءت بالنص الإلهي
الثابت - أى الشريعة ، التى هى وضع إلهي ثابت - تحفظ إسلامية
والهبة المرجعية والمصدر دائما وأبداً . . بينما وكلت أمر المتغيرات
إلى الفقه المتجدد والمتطور - والفقه هو علم الفروع - . . هذه
«الصيغة الإسلامية» هى التى وازلت بين ثبات النص وتطور
التفسير البشرى للنص الإلهي الثابت . . وجمعت بين ثبات
«الوضع الإلهي» وتطور «الاجتهاد الفقهي» . . أى جمعت بين
ثبات المرجعية والنص ، وبين تطور الاجتهاد الفقهي المواكب
لمتغيرات الواقع عبر الزمان والمكان . .

وثالث هذه النقاط : تتعلق بالأمثلة التى سبقت وتساق من قبل
دعاة تاريخية وتاريخانية النصوص الدينية ، لتدليل على ضرورة
تطبيق هذه التاريخانية - فى زعمهم - على أحكام القرآن الكريم
فى المعاملات . .

ونحن عندما ننظر فى هذه الأمثلة - وهى هنا : ميراث المرأة . .
وشهادتها - نزداد يقينا بخطأ دعوى تطبيق هذه التاريخانية على
القرآن الكريم ، وعلى الأحكام التشريعية الواردة فيه . . فليس

صحيحاً أن توريث المرأة في الإسلام قد جانب الإنصاف لها ، حتى يكون حكمه صالحاً للزمان الماضي دون الزمان المعاصر والمستقبل .. فالأنثى - في الإسلام - لا تراث نصف الذكر دائماً وأبداً .. والقرآن لم يقل يوصيكم الله في الوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين .. وإنما جعل ذلك في حالة بعينها هي حالة «الأولاد» ، وليس في مطلق وكل الوارثين ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ - النساء : ١١ - . أما عندما كان التفعيد عاماً للميراث فإن القرآن قد استخدم لفظاً عاماً هو لفظ «النصيب» لكل من الذكور والإناث على حد سواء ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ - النساء : ٧ - .

ومعايير التفاوت في أنصبة الميراث لا علاقة لها بالجنس .. ذكورة أو أنوثة - على الإطلاق - على غير ما يحسب ويظن الكثيرون - إن لم يكن الأكثرون! - .. وإنما معايير هذا التفاوت ثلاثة :

١ - درجة القرابة .. فكلما كان الوارث أقرب إلى المورث زاد نصيبه في الميراث ..

٢ - وموقع الجيل الوارث في تسلسل الأجيال - وتلك حكمة إلهية بالغة في فلسفة الإسلام للميراث - فكلما كان الوارث صغيراً ،

من جيل يستقبل الحياة وأعباءها ، وأمامه المسؤوليات المتنامية ،
كان نصيبه من الميراث أكبر . فابن المتوفى يرث أكثر من أب
المتوفى - وكلاهما ذكر - وبنت المتوفى ترث أكثر من أمه -
وكلاهما أنثى - بل إن بنت المتوفى ترث أكثر من أبيه ! .

٣ . والعامل الثالث في تفاوت أنصبة الميراث هو العبء المالى الذى
يتحمله ويكلف به الوارث طبقاً للشريعة الإسلامية . . فإذا
انضقت ونسأت درجة القرابة . . وموقع الجيل الوارث - مثل
مركز الأولاد - أولاد المورث - مع تفاوت العبء المالى بين الولد
الذكر - المكلف بإعالة زوجة وأسرة وأولاد - وبين البنت - التى
سبعولها هى وأولادها (زوج ذكر - هذا يكون للذكر مثل حظ
الأنثيين . . وهو تقسيم ليس فيه أية شبهة لظلم الأنثى . . بل
ربما كان فيه تمييز وامتياز لها ، احتياطاً لاستضعافها . .

وهذه الحقائق فى الميراث الإسلامية - التى يجهلها ويتجاهلها دعاة
تاريخية آيات الميراث - هى التى جعلت المرأة - فى الجداول الإجمالية
لحالات الميراث الإسلامى - ت رث مثل الرجل ، أو أكثر من الرجل .
أو ترث ولا يرث الرجل فى أكثر من ثلاثين حالة من حالات الميراث
الإسلامى ، بينما هى ترث نصف ما يرث الذكر فى أربع حالات فقط .

ولمن أراد أن يطلع على هذه الحقائق أن يرجع إلى كتابنا (هل
الإسلام هو الحل . . لماذا وكيف؟) - فصل «التحرير الإسلامى

للمرأة» - طبعة دار الشروق - القاهرة - وعلى كتاب (ميراث المرأة وقضية المساواة) للدكتور صلاح الدين سلطان - سلسلة «فى التنوير الإسلامى» - طبعة دار نهضة مصر - القاهرة» .

وكذلك الحال مع «شهادة المرأة» فى الأمور والميادين التى تقل فيها خبرة المرأة عن الرجل تكون شهادتها أقل من شهادته . . . وحتى لا تهدر شهادتها كلية فى هذه الميادين ، سمح القرآن بشهادتها ، على أن تدعم بشهادة واحدة من بنات جنسها ، تذكرها بما تنساه من وقائع الشهادة . . أما الميادين التى تختص بالمرأة ، والتى تكون خبرتها فيها أكثر ، فإن شهادتها فيها تكون أعلى ، وأحياناً ضعف شهادة الرجل . . بل إن شهادتها تعتمد حيث لا تعتمد شهادة الرجل فى بعض هذه الميادين .

والذين يظنون أن آية سورة البقرة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذْكَرَ

إحداهما الأخرى ولا ياب الشَّهداء إذا ما دُعُوا ولا تسأوا أن
تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أقرَّ عند الله وأقوم
للشَّهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها
بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار
كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم
الله والله بكل شيء عليم (٢٨٢) وإن كنتم على سفر ولم تجدوا
كاتباً فمرهاناً مفروضة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن
أمانته وليتق الله ربه ولا تكتبوا الشَّهادة ومن يكتمها فإنه أثم قلبه
والله بما تعملون عليم . البقرة : ٢٨٢ ، ٢٨٣ . . .

الذين يظنون أن هذه الآية - ٢٨٢ - تجعل شهادة المرأة نصف
شهادة الرجل بإطلاق ، وفي كل الحالات مخطئون وواهمون . .
فهذه الآية تتحدث عن دين خاص ، في وقت خاص ، يحتاج
إلى كاتب خاص ، وإملاء خاص ، وأشهاد خاص . .

وهذه الآية - في نصها - استثناء ﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة
تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها ﴾ .

ثم إنها تستثنى من هذه الحالة الخاصة الإشهاد على البيوع ،
فلا تقيدها بما قيدت به حالة هذا الدين الخاص . .

ثم إنها تتحدث ، مخاطبة ، لمصاحب الدين ، الذي يريد أن يستوثق لديته الخاص هذا بأعلى درجات الاستيثاق . ولا تخاطب الحاكم - القاضي - الذي له أن يحكم بالبينة واليمين . بصرف النظر عن جنس الشاهد وعدد الشهود الذين تقوم بهم البينة . فللحاكم - القاضي - أن يحكم بشهادة رجلين . أو امرأتين . أو رجل وامرأة . أو رجل واحد . أو امرأة واحدة . طالما قامت البينة بهذه الشهادة .

ومن يرد الاستزادة من الفقه الإسلامى فى هذه القضية - التى يجهلها الكثيرون - فعليه أن يرجع إلى آراء شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م) وتلميذه العظيم ابن قيم الحوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ ١٢٦٢ - ١٣٥٠ م) فى كتابه (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) ص ١٠٣ ، ١٠٤ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م . . ففيه - وفق نص ابن تيمية - أن ما جاء عن شهادة المرأة فى أية سورة البقرة ، ليس حصراً لطرق الشهادة وطرق الحكم التى يحكم بها الحاكم ، وإنما ذكر لتوعين من البيئات فى الطرق التى يحفظ بها الإنسان حقه . . فالآية نصيحة لهم وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم ، وما تحفظ به الحقوق شئ ، وما يحكم به الحاكم شئ . . فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين والمرأتين . .

ولقد قال الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ ٧٨٠ - ٨٥٥ م) إن

شهادة الرجل تعدل شهادة امرأتين فيما هو أكثر خبرة فيه ، وأن شهادة المرأة تعدل شهادة رجلين فيما هي أكثر خبرة فيه من الرجل . . . فالباب مفتوح أمام الخبرة ، التي هي معيار درجة الشهادة ، فإذا تخلفت خبرة الرجل في ميدان تراجع مستوى شهادته فيه . . . وإذا تقدمت وزادت خبرة المرأة في ميدان ارتفع مستوى شهادتها فيه . . . وليس هناك في الفقه الإسلامي تعميم وإطلاق في هذا الموضوع ، إذ الشهادة سبيل للبيئة التي يحكم الحاكم - القاضي - بناء عليها ، بصرف النظر عن جنس الشهود وعددهم . . .

ولو فقه الداعون إلى تاريخية وتاريخانية آيات الأحكام في القرآن حقيقة هذه الأحكام التي توهموا الحاجة إلى تجاوزها - فقالوا بتاريخية ووقفية معاني نصوصها القرآنية - لأدركوا أن وقوف النص القرآني عند كليات وفلسفات وقواعد ونظريات التشريع ، مع ترك تفاصيل التشريع لاجتهادات الفقهاء . هو الذي جعل أحكام القرآن الكريم في المعاملات - فضلاً عن العبادات . . . والقيم والأخلاق - صالحة لكل زمان ومكان ، فكانت شريعته آخر وخاتم الشرائع السماوية ، دونما حاجة إلى هذه «التاريخية» . . . و«التاريخانية» التي استعاروها من الفكر الغربي ، دونما إدراك لخصوصية النص الإسلامي ، وتميز مسيرة الفقه الإسلامي والحضارة الإسلامية . . . ولو أنهم فقهوا حقيقة الأمثلة التي توهموها دواعي لهذه التاريخية - من مثل ميراث المرأة . . . وشهادتها - لكتفونا مؤونة هذا الجهد في كشف هذه الشبهات! . . .

الشبهة الثالثة: حول حروف فواتح بعض السور القرآنية

«وهم يقولون : إن القرآن الكريم يحتوى على طلاسّم لم تفسر ، كما جاء فى سورة البقرة (آلم) ، وغيرها مما ذكر فى السور الأخرى . ويسألون : كيف لم يسأل الصحابة عن معانى هذه الحروف ، وهم الذين عايشوا الرسول - ﷺ - يوماً بيوم ، وسألوه عن أتفه الأشياء! فكيف لم يسألوا عن هذه الرموز؟»

ويصلون بذلك إلى أن الصحابة ، رضى الله عنهم ، إما أنهم قد سألوا الرسول وأجابهم عن ذلك ، ولم يصلنا ذلك الجواب فى حديث من الأحاديث - التى فقدت (حسب اعتقادهم) - أو أنه لم تكن قد فكّت هذه الرموز أصلاً ، وتلك مصيبة أكبر . حيث إن معنى ذلك إتيان القرآن بطلاسم لا معنى لها! اهـ .

الجواب:

هذه الحروف - من مثلى : (آلم) - و(حم) - و(أثر) - و(ألمر) - و(ن) - إلخ - . . . والتى وقف أمامها المفسرون القدماءى وقفات قد تبدو مقنعة للبعض وغير مقنعة للبعض الآخر . . . تطرح قضية من قضايا التفسير للقرآن الكريم ، نقول :

إن القرآن الكريم وحى إلهي ، متعدد في وجوه الإعجاز . ففيه إعجاز في النظم . وإعجاز في البلاغة . وإعجاز في تبيين الأسلوب ، الذي لا هو بالثمر ولا هو بالشعر . وإنما هو قرآن . . وإعجاز في الإخبار بالغيب . من أنباء الأولين والآخرين . وبدء الخلق ، وأسرار الكون ، وعالم الآخرة . . وإعجاز في الإشارة إلى أخلاق العلمية والآيات الكونية التي ما كانت لتخطر على قلب بشر تلقاه أو مفسر فسر في عصر التنزيل . . وإعجاز في القدرة الدائمة . عبر الزمان والمكان وأنواع أجناس الإنسان . على خلق الفرد السوي والمجتمع السوي والهداية إلى الصراط المستقيم ، وتحقيق سعادتي الدنيا والآخرة .

وغير وجوه الإعجاز هذه . يظل الباب مفتوحاً أمام العقل المتدبر في أسرار القرآن لاكتشاف وجوه جديدة للإعجاز . والاطلاع على أسرار قرآنية لم يعرفها الأقدمون ، والاهتداء إلى عجائب - في هذا الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه - لم يهتد إليها السابقون من المفسرين . .

فاكتشاف الجديد في أسرار وعجائب القرآن ، واهتداء المفسر المعاصر - والمستقبلي - إلى ما لم يحظ به علم المفسرين القدماء - بمن فيهم الصحابة - لا يقدح في القرآن الكريم . . وإنما هو الطبيعي مع هذا الكتاب المتنامية أوجه إعجازه ، والمتدفقة مستجدات

معانيه ، والمتوالية كنوز أسرارهِ مع مراحل نمو العقل الإنساني ،
وتراكم العلوم والمعارف المعينة على اكتشاف أسرار آياته ، واستداد
عود الفكر المتدبر لأبعاد هذا القرآن الكريم .

فالحقائق الحديثة للعلم الطبيعي قد جعلتنا نعلم عن الآيات
القرآنية التي تحدثت عن أطوار نمو الأجنة في الأرحام ما لم يعلمه
فقيه الأمة وحبرها ابن عباس (٣ق هـ - ٦٨ هـ - ٦١٩ - ٦٨٧ م)
والمفسرون القدماء . . فهل يصح أن ننسأ : لماذا لم يسأل
الصحابه رسول الله - ﷺ - عن هذه الحقائق فيعرفوها منذ ذلك
التاريخ ١٩ . . لقد ظلت هذه الحقائق مكنونة حتى كشف عنها تطور
العلم الطبيعي حديثاً ، فكانت سبباً لإيمان عدد من كبار العلماء
بالإسلام عندما وقفوا أمام قول الله ، سبحانه وتعالى : في هذا
القرآن : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ﴾ (٩٦) ثم جعلناه
نطفة في قرار مكين (٩٧) ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقا آخر
فتماركة الله أحسن الخالقين ﴿ - المؤمنون : ١٢ - ١٤ . . وكذلك الحال
مع الآيات التي تحدثت عن ظلمة أعماق اغبطات ﴿ أو كظلمات
في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات
بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له
نورا فما له من نور ﴿ - النور : ٤٠ . . وعن تناقص الأكسجين

كلما ابتعدنا - صعوداً - عن القشرة الأرضية وغلافها ، وخرج صدور الصاعدين إلى قضاء السماء ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون ﴾ - الأنعام : ١٢٥ - . . . وعن التحام الأرض بالسماء - (كانتا رتقا) - قبل الانفصال ﴿ أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ﴾ - الأنبياء : ٣٠ - . . . وعن نزول الحديد من النيازك إلى الأرض - وقد ثبت أنه غريب عن مكوناتها - ﴿ وأنزلنا الحديد فيه بأساً شديداً ومنافع للناس ﴾ - الحديد : ٢٥ - . . . وغير ذلك من التفسيرات الجديدة لآيات الإشارات العلمية والكونية في القرآن الكريم ، تلك التي ما كان ليدركها المفسرون القدماء - بمن فيهم الصحابة والتابعون - قبل إعانة المكتشفات العلمية الحديثة على فتح أبواب هذه التفسيرات .

إذا ، فالطبيعي هو بقاء أبواب الأسرار القرآنية مفتوحة ومتدفقة باجديد أمام العقل الإنساني . . . ولذلك ، فإن تصور ضرورة معرفة جيل الصحابة بكل أسرار القرآن وعجائبه هو الأمر الغريب . . بل هو التصور الذي يقدر في القرآن الكريم .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، التى يعلمها أهل العلم بالقرآن ،
والتي تجسدت في نحو وتطور عطاء المفسرين للقرآن مع تطور مستوى
المعارف والعلوم المستخدمة في اكتشاف أسرار آيات الله المسطورة
في كتابه الحكيم - أى استخدام المكتشفات الإنسانية لآيات الله
الكونية المنظورة في اكتشاف الجديد من أسرار آيات الله القرآنية
المسطورة - . . انطلاقاً من هذه الحقيقة ، لا يرى بأساً من فتح
أبواب جديدة لفهم - بل وأفهام جديدة - للحروف والرموز التي
جاءت فواتح لبعض سور القرآن الكريم ، والتي لم تعد تفسيرات
القدماء لها مقنعة للعقل المسلم في العصر الذي نعيش فيه . .
والتي قوّض كثير من المفسرين إلى الله علم المراد منها .

بل إن في واقعنا الفكرى الراهن «اجتهادات» باللغة الجدة .
وأحياناً مدهشة - تقدم تفسيرات غير مسبوقة لهذه الحروف والرموز
والكلمات . .

فهناك كتاب «التفسير العلمى لحروف أوائل السور في القرآن
الكريم» للدكتورة تحية عبدالعزيز إسماعيل - طبعة القاهرة - مطابع
الأهرام سنة ١٩٩٠م . . وفيه رؤية لهذه الحروف باعتبارها رموزاً
صوتية ، مثل المستوى الأول الذى بدأت به اللغة الإنسانية الأولى
- والمؤلفة ترى أن العربية قد كانت هي اللغة التى بدأت بها
الجماعة البشرية الأولى : آدم وزوجه وبنوه - وذلك قبل أن تختلف

الأمم وتتعدد اللغات . . وأن الكلمات العربية الكثيرة الموجودة في مختلف اللغات العالمية ليست وافداً عربياً على هذه اللغات ، وإنما هي من بقايا اللغة العربية الأم في هذه اللغات - وهي قد أفردت لهذا المبحث رسالتها للدكتوراة - بالإنجليزية - بعنوان (العربية الكلاسيكية) . . كما ترى أن سائر اللغات - غير العربية - فيها أربع مستويات . . مستوى الحرف . . مستوى الكلمة . . ومستوى الجملة . . ومستوى المعنى . . وأن العربية - بسبب أنها قد مثلت بداية النطق الإنساني - قد احتفظت بمستوى خامس ، لا نظير له في اللغات الأخرى ، وهو مستوى الرمز الصوتي ، الذي بدأ به النطق الإنساني . . فالصوت فيها رمز لمعنى - وليس فقط الحرف والكلمة والجملة . . وهي قد أفردت في كتابها (التفسير العلمي لحروف أوائل السور في القرآن) فصلاً لمعنى كل رمز من هذه الرموز الصوتية التي جاءت فوائج لبعض السور القرآنية . ونبهت على القرائن التي جعلت وتجعل لمعنى الرمز الصوتي علاقة وثيقة بآيات ومعاني وأغراض السورة التي افتتحت بهذا الرمز الصوتي . .

وفي هذا (الاجتهاد) - عند من يتفق مع صاحبه - فتح جديد ، يكشف عن دلالات جديدة لمعاني هذه الحروف والرموز . .

وإذا نحن انطلقنا من فكرة أولية اللغة العربية ، ومن أن الكلمات العربية الموجودة في اللغات القديمة الأخرى هي من بقايا

العربية الأم . فسنجد «اجتهاداً» آخر - فى كتاب (الهيروغليفية
تفسر القرآن الكريم) - لسعد عبدالمطلب العدل - طبعة القاهرة
سنة ١٩٩٩م - يقول إن هذه الرموز والكلمات لها فى قاموس اللغة
المصرية القديمة معانى مناسبة تماماً لموقعها فى أوائل السور التى
افتتحت بها ، وذات علاقة ببعض معانى آيات من تلك السور .

والأهم فى هذا المقام - وبصرف النظر عن الاتفاق والاختلاف
مع مثل هذه «الاجتهادات» - هو أن بقاء الباب مفتوحاً لاكتشاف
المعانى الجذيدة والأسرار عبر المسبوقة لهذه الحروف والرموز هو
الطبيعى . فالنطقى هو أن نطل أبواب الفهم والفقه مفتوحة أمام
العقل المسلم لاكتشاف الجذيد والمزيد من كنوز القرآن وعجائبه
وأسراره . . . والواجب على العقل المسلم - المعاصر . . . والمستقبل -
أن يعى ذلك ، ويؤمن به ، دون أن يكون ذلك قادحاً لبقا قدم
القدماء من تفسيرات ناسبت احتياجات مجتمعاتهم ، ومستويات
العلوم والمعارف التى أتاحت لهم فاستخدموها فى تلك
التفسيرات . .

فنحن أمام كتاب لا تنفضى عجائبه . . ولا تنفذ مكتشفات
أسراره . . ولسنا أمام نص قد طوت الأفهام - حتى ولو كانت أفهام
الصحابة - كل أسراره ومعانيه ومرامييه .

الشبهة الرابعة: حول عصمة الرسول ﷺ

«وهم لا يعترفون بأن الرسول معصوم عن الخطأ، ويقدمون الأدلة على ذلك بسورة (عبس وتولى) وكذلك عندما حامل الرسول - ﷺ - زوجهاته، ونزلت الآية الكرمة التي تنهاه عن ذلك» اهـ.

الجواب:

إن عصمة الرسول - ﷺ - وكذلك عصمة كل الرسل . عليهم السلام . يحجب أن نفهم في نطاق مكانة الرسول . وسهمته الرسالة . فالرسول . بشر يُوحى إليه . . أي أنه - مع بشريته - له خصوصية الاتصال بالسماء . بواسطة الوحي . ولذلك ، فإن هذه المهمة تقتضي صفات يصنعها الله على عينه فيمن يصطفيه . كي تكون هناك مناسبة بين هذه الصفات وبين هذه المكانة والمهام الخاصة الموكولة إلى صاحبها . .

والرسول مكلف بتبليغ الرسالة ، والدعوة إليها ، والاجتهاد في سبيل إقامتها وتطبيقها . . وأنه على الناس طاعة هي جزء من طاعة الله - سبحانه وتعالى - ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ۚ - النساء : ٥٩ -

﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ - آل عمران : ٣٢ - ﴿ مَنْ يَطْعِ الرُّسُولَ ﴾
فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ - النساء : ٨٠ - ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي
يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ - آل عمران : ٣١ - ولذلك ، كانت عصمة الرسل
فيما يبلغونه عن الله ضرورة من ضرورات صدقهم والثقة في هذا
البلاغ الإلهي الذي اختيروا ليقوموا به بين الناس . وبداية العقل
- فضلاً عن النقل - حاكمة بأن مرسل الرسالة إذا لم يتخير الرسول
الذي يصدق على رسالته ، كان عابثاً . وهو ما يستحيل
على الله ، الذي يصطفى من الناس رسلاً تؤهلهم العصمة لإضفاء
الثقة والصدق على البلاغ الإلهي والحجة على الناس بصدق هذا
الذي يبلغون . .

وفي التعبير عن إجماع الأمة على ضرورة العصمة للرسول فيما
يبلغ عن الله ، يقول الإمام محمد عبده (١٢٦٦-١٣٢٣هـ -
١٨٤٩-١٩٠٥م) عن عصمة الرسل - كل الرسل - : « . . ومن لوازم
ذلك بالضرورة : وجوب الاعتقاد بعلو فطرتهم ، وصحة عقولهم ،
وصدقهم في أقوالهم ، وأمانتهم في تبليغ ما عهد إليهم أن يبلغوه ،
وعصمتهم من كل ما يشوه السيرة البشرية ، وسلامة أبنائهم مما
تنبؤ عنه الأبصار وتنفر منه الأذواق السليمة ، وأنهم منزّهون عما
يضاد شيئاً من هذه الصفات ، وأن أرواحهم ممدودة من الجلال
الإلهي بما لا يمكن معه لنفس إنسانية أن تسطو عليها سطوة

روحانية . . إن من حكمة الصانع الحكيم - الذي أقام الإنسان على قاعدة الإرشاد والتعليم - أن يجعل من مراتب الأنفس البشرية مرتبة يُعدُّ لها ، تحضُّ فضله . بعض من بصطفيه من خلقه ، وهو أعلم حيث يجعل رسالته . يميزهم بالفطر السليمة ، ويبلغ بأرواحهم من الكمال ما يليقون معه للاستشراق بأنوار علمه . والأمانة على مكنون سره . ما لو اكتشف لغيرهم انكشافه لهم لغاضت له نفسه . أو ذهب بعقله حالاته وعظمته ، فيشرفون على الغيب بإذنه ، ويعلمون ما سيكون من شأن الناس فيه ، ويكونون في مراتبهم العلوية على سبيل من العالمين . نهاية الشاهد وبداية الغائب ، فهم في الدنيا كأنهم ليسوا من أهلها ، هم وفد الآخرة في لباس من ليس من سكانها . أما فيما عدا ذلك - (أى الاتصال بالسماء ، والتبليغ عنها) - فهم بشر يعترِبهم ما يعترى سائر أفرادهم . يأكلون ويشربون وينامون ويسهون وينسون فيما لا علاقة له بتبليغ الأحكام . يترضون وقتل إليهم أيدي الظلمة . وينالهم الاضطهاد ، وقد يقتلون - (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ . ٤٢١ - دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة - طبعة القاهرة - دار الشروق - سنة ١٩٩٣ م .

فالعصمة - كالمعجزة - ضرورة من ضرورات صدق الرسالة ومن مقتضيات حكمة من أرسل الرسل - عليهم السلام - .

وإذا كان الرسول ، كبشر ، يجوز على جسده ما يجوز على أجساد البشر . ، وإذا كان الرسول كمجتهد قد كان يمارس الاجتهاد والشورى وأعمال العقل والفكر والاختيار بين البدائل في مناطق وميادين الاجتهاد التي لم ينزل فيها وحى إلهي . فإنه معصوم في مناطق وميادين التبليغ عن الله - سبحانه وتعالى - لأنه لو جاز عليه الخطأ أو السهو أو مجانبة الحق والصواب أو اختيار غير الأولى في مناطق وميادين التبليغ عن الله لتطرق الشك إلى صلب الرسالة والوحى والبلاغ ، بل وإلى حكمة من اصطفاه وأرسله ليكون حجة على الناس . لذلك ، كانت العصمة صفة أصيلة وشرطاً ضرورياً من شروط رسالة جميع الرسل ، عليهم السلام . فالرسول ، في هذا النطاق - نطاق التبليغ عن الله - وما ينطق عن الهوى (٣) إن هو إلا وحي يوحى ﴿ - النجم : ٤ ، ٣ - وبلاغه ما هو بقول بشر ، ولذلك كانت طاعته فيه طاعة لله ، وبغير العصمة لا يتأتى له هذا المقام . .

أما اجتهادات الرسول - ﷺ - فيما لا وحي فيه ، والتي هي ثمرة لإعماله لعقله وقدراته وملكوته الشريفة ، فلقد كانت تصادف الصواب والأولى . كما كان يجوز عليها غير ذلك . . ومن هنا رأينا كيف كان الصحابة - رضوان الله عليهم - في كثير من المواطن وبإزاء كثير من مواقف وقرارات وآراء واجتهادات الرسول - ﷺ -

يسألونه - قبل الإدلاء بمساهماتهم فى الرأى - هذا السؤال الذى
شاع فى السنة والسيرة :

- «يا رسول الله ، أهو الوحي؟ أم الرأى والمشورة؟» .

فإن قال - إنه الوحي - كان منهم السمع والطاعة له ، لأن طاعته
هنا هى طاعة الله . وهم يسلمون الوجه لله حتى ولو خفيت
الحكمة من هذا الأمر عن عقولهم . لأن علم الله - مصدر الوحي -
مطلق وكلى ومحيط ، بينما علمهم نسي قد تخفى عليه الحكمة
التي لا يعلمها إلا بالله . . أما إن قال لهم الرسول - جواباً عن
سؤالهم - إنه الرأى والمشورة - فإنهم يجتهدون ، ويشيرون ،
وبصويون . . لأنه - عليه السلام - هنا ليس معصوماً ، وإنما هو واحد من
المقدمين فى الشورى والاجتهاد . . ووقائع نزوله عن اجتهاده إلى
اجتهادات الصحابة كثيرة ومتناثرة فى كتب السنة ومصادر السيرة
النبوية - فى مكان القتال يوم عررة بدر . . وفى الموقف من
أسراها . . وفى مكان القتال يوم موقعة أحد . . وفى مصالحة بعض
الأحزاب يوم الخندق . . إلخ . . إلخ .

ولأن الرسول - عليه السلام - قد أراد الله له أن يكون القدوة والأسوة
للأمة ﷺ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو
الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً ﷺ الأحزاب : ٢١ . . وحتى لا
يقتدى الناس باجتهاد نبوى لم يصادف الأولى ، كان نزول الوحي

لتصويب اجتهاداته التي لم تصادف الأولى ، بل وعتابه - أحياناً -
على بعض هذه الاجتهادات والاختيارات - من مثل : ﴿ عسى
وتولّى ﴾ (٦) أن جاءه الأعمى (٢) وما يدريك لعله يزكى (٣) أو
يذكر فتفعله الذكري (٤) أما من استعنى (٥) فأنت له تصدى (٦)
وما عليك ألا يزكى (٧) وأما من جاءك يسعى (٨) وهو يخشى
(٩) فأنت عنه تلهي ﴿ - عسى : ١ - ١٠ . ومن مثل : ﴿ يا أيها
النبي لم تحرم ما أحل الله لك تنغي مرضات أزواجك والله غفور
رحيم (١٠) قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم
الحكيم ﴿ - التحريم : ١ ، ٢ . . . ومن مثل : ﴿ ما كان نبي أن
يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله
يريد الآخرة والله عزيز حكيم (١٧) لولا كتاب من الله سبق
لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم ﴿ - الانفال : ٦٧ ، ٦٨ . . .
وغيرها من مواضع التصويب الإلهي للاجتهادات النبوية فيما لم
يسبق فيه وحى ، وذلك حتى لا يتأسى الناس بهذه الاجتهادات
المخالفة للأولى . .

فالعصمة للرسول - ﷺ - فيما يبلغ عن الله شرط لازم لتحقيق
الصدق والثقة في البلاغ الإلهي ، وبدونها لا يكون هناك فارق
بين الرسول وغيره من الحكماء والمصلحين ، ومن ثم لا يكون

هناك فارق بين الوحي المعصوم والمعجز وبين الفلسفات والإبداعات البشرية التي يجوز عليها الخطأ والصواب . . فبدون العصمة تصبح الرسالة والوحي والبلاغ قول بشر ، بينما هي ، بالعصمة ، قول الله ، سبحانه وتعالى ، الذي بلغه وبينه المعصوم - عليه الصلاة والسلام- . . فعصمة المبلّغ هي الشرط لعصمة البلاغ . . بل إنها ، أيضاً ، الشرط لتقوى العبد وثبوت الحكمة لمن اصطفى الرسول وبعثه وأوحى إليه بهذا البلاغ .

الشبهة الخامسة: التشكيك في الأحاديث

«وهم يشككون في صحة الأحاديث ، ويظهرون التناقضات بينها ، ويذكرون الحديث الذي ينص على عدم زيارة المرأة للقبور ، والحديث الذي يقول (في معناه) إن الرسول - ﷺ - قال: إننى قد أمرتكم بعدم زيارة القبور من قبل . والآن أسمح لكم بزيارة القبور - فيشيرون إلى ذلك بأنه تناقض - ويدللون على ذلك بأن الأمة قد فقدت الكثير من الأحاديث النبوية عبر الزمان ، أو أن هذه الأحاديث قد حُرِفَت عن معانيها الصحيحة . » أهـ .

الجواب

في بداية الجواب عن شبهة هؤلاء الذين يشككون في الأحاديث النبوية .. ننبه على مستوى جهل كل الذين يشيرون مثل هذه التشبهات حول الحديث النبوى الشريف . ذلك أن التدرج والتطور فى التشريع - الذى يمثله حديث النهى عن زيارة القبور ثم إباحتها .. هذا التدرج والتطور فى التشريع لا علاقة له بالتناقض بأى وجه من الوجوه ، أو أى حال من الأحوال ..

ثم إن التشكيك فى بعض الأحاديث النبوية ، والقول بوجوه تناقضات بين بعض هذه الأحاديث ، أو بينها وبين آيات قرآنية ..

بل والتشكيك في مجمل الأحاديث النبوية ، والدعوة إلى إهدار
السنة النبوية ، والاكتفاء بالقرآن الكريم . . إن هذه الدعوى قديمة
وجديدة ، بل ومتجددة . . وكما حذر رسول الله - ﷺ - من
الكذب عليه . . فلقد حذر من إنكار سنته ، ومن الخروج عليها .

ونحن بإزاء هذه الشبهة نواجه بلونين من الغلو :

أحدهما : يهدر كل السنة النبوية ، اكتفاء بالقرآن الكريم . .
ويرى أن الإسلام هو القرآن وحده . .

وثانيهما : يرى في كل المرويات المنسوبة للرسول - ﷺ - سنة
نبوية ، يكفر المتوقف فيها ، ودونها فحص وبحث وتحبص لمستويات
«الرواية» و«الدراية» في هذه المرويات . . ودونما تمييز بين التوقف إزاء
الراوي وبين إنكار ما ثبت عن رسول الله - ﷺ - . .

وبين هذين الغلوين يقف علماء السنة النبوية ، الذين وضعوا
علوم الضبط للرواية ، وحددوا مستويات المرويات ، بناء على
مستويات الثقة في الرواة . . ثم لم يكتفوا - في فرز المرويات - بعلم
«الرواية» والجرح والتعديل للرجال - الرواة - وإنما اشترطوا سلامة
«الدراية» أيضاً لهذه المرويات التي رواها العندول الضابطون عن
أمثالهم حتى رسول الله - ﷺ - . . أى أن هؤلاء العلماء بالسنة قد
اشترطوا «نقد المتن والنص والمضمون» بعد أن اشترطوا «نقد الرواية
والرواة» وذلك حتى يسلم المتن والمضمون من «الشذوذ والعلّة

القادحة» ، فلا يكون فيه تعارض حقيقى مع حديث هو أقوى منه سنداً ، وألصق منه بمقاصد الشريعة وعقائد الإسلام ، ومن باب أولى ألا يكون الأثر المروى متناقضاً تناقضاً حقيقياً مع محكم القرآن الكريم . .

ولو أننا طبقنا هذا المنهج العلمى المحكم ، الذى هو خلاصة علوم السنة النبوية ومصطلح الحديث ، لما كانت هناك هذه المشكلة - القديمة . . المتجددة - . . ولكن المشكلة - مشكلة الغلو ، بأنواعه ودرجاته - إنما تأتى من الغفلة أو التغافل عن تطبيق قواعد هذا المنهج الذى أبدعته الأمة الإسلامية ، والذى سقت به حضارتنا كل الحضارات فى ميدان «النقد الخارجى والداخلى للنصوص والمرويات» . . وهذه الغفلة إنما تنجلي فى تركيز البعض على «الرواية» مع إهمال «الدراية» ، أو العكس . . وفى عدم تمييز البعض بين مستويات المرويات ، كأن يطلب من الأحاديث ظنية الثبوت ما هو من اختصاص النصوص قطعية الثبوت . . أو من مثل تحكيم «الهوى» أو «العقل غير الصريح» فى المرويات الصحيحة ، الخالية «متونها ومضامينها من الشذوذ والعلّة القادحة» .

وهناك ، أيضاً ، آفة الذين لا يميزون بين التوقف إزاء «الرواية والرواة» - وهم بشر غير معصومين - وفيهم وفى تعديلهم وقبول مروياتهم يختلف الفقهاء وعلماء الحديث والمحدثون - وبين التوقف

إزاء «السنة» التي شئت صحة روايتها ودرأيتها عن المعصوم ، صلى الله عليه وسلم . فتوقف العلماء المتخصصين - وليس الهواة أو المتطفلين - إزاء «الرواية والرواة» شيء ، والتوقف إزاء «السنة» التي صحت وسلمت من الشذوذ والعلل القاذحة شيء آخر . والأول حق من حقوق علماء هذا الفن . أما الثاني فهو تكذيب للمعصوم . صلى الله عليه وسلم - والعياذ بالله .



أما الذين يقولون إننا لا حاجة لنا إلى السنة النبوية ، اكتفاءً بالبلاغ القرآني ، الذي لم يفرض في شيء . . فإننا نقول لهم ما قاله الأقدمون - من أسلافنا - للأقدمين - من أسلافهم . .

إن السنة النبوية هي البيان النبوي للبلاغ القرآني ، وهي التطبيق العملي للآيات القرآنية ، التي أشارت إلى فرائض وعبادات وتكاليف وشعائر ومناسك ومعاملات الإسلام . . وهذا التطبيق العملي ، الذي حول القرآن إلى حياة معيشة ، ودولة وأمة ومجتمع ونظام وحضارة ، أي الذي «أقام الدين» ، قد بدأ بتطبيقات الرسول - ﷺ - للبلاغ القرآني ، ليس تطوعاً ولا تزيداً من الرسول ، وإنما كان قياماً بفريضة إلهية نص عليها القرآن الكريم ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ - النحل : ٤٤ . . . فالتطبيقات النبوية للقرآن - التي هي السنة العملية والبيان

القولى الشارح والمفسر والمفصل - هى ضرورة قرآنية ، وليست تزيداً
على القرآن الكريم . . هى مقتضيات قرآنية ، اقتضاها القرآن .
ويستحيل أن نستغنى عنها بالقرآن .

وتأسياً بالرسول - ﴿...﴾ - وقياماً بفريضة طاعته - التى نص
عليها القرآن الكريم ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ - آل عمران : ٣٢ -
﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ - النساء : ٥٩ - ﴿...﴾ من يطع
الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴿...﴾ - النساء : ٨٠ - ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ - آل عمران : ٣١ - ﴿...﴾ - ﴿...﴾ - وطلاعة
له كان تطبيق الأمة - فى جيل الصحابة ومن بعده - لهذه
العبادات والمعاملات . . فالسنة النبوية ، التى بدأ تدوينها فى العهد
النبوى ، والتى اكتمل تدوينها وتحريضها فى عصر التابعين
وتابعيهم ، ليست إلا التدوين للتطبيقات التى جسدت البلاغ
القرآنى ديناً معيشاً فى العبادات والمعاملات . .

فالقرآن الكريم هو الذى تطلب السنة النبوية ، وليست هى بالأمر
الزائد الذى يغنى عنه ويستغنى عنه القرآن الكريم . .

أما العلاقة الطبيعية بين البلاغ الإلهى - القرآن - وبين التطبيق
النبوى لهذا البلاغ الإلهى - السنة النبوية - فهى أشبه ما تكون

بالعلاقة بين «الدستور» وبين «القانون» فالدستور هو مصدر ومرجع القانون . . والقانون هو تفصيل وتطبيق الدستور ، ولا حجة ولا دستورية لقانون يخالف أو يتنافى الدستور . . ولا غناء ولا اكتفاء بالدستور عن القانون . .

إن رسول الله - ﷺ - ليس مجرد مبلغ فقط ، فهو ليس «ساعى بريد» . . وإنما هو مبلغ ، ومبين للبلاغ ، ومطبق له ، ومقيم للمدين ، تحول القرآن على يديه إلى حياة عملية - أى إلى سنة وطريقة يحيها المسلمون . .

وإذا كان بيان القرآن وتفسيره وتفصيله هو فريضة إسلامية ، دائمة وقائمة ، على الأمة إلى يوم الدين . . فإن هذه الفريضة قد أقامها - أول من أقامها - حامل البلاغ ، ومتجز البيان ، ومقيم الإسلام . عليه الصلاة والسلام . .

والذين يتصورون أن الرسول - ﷺ - مجرد مبلغ - «وساعى بريد» - إنما يضعونه فى صورة أدنى من صورتهم هم ، عندما ينكرون عليه البيان النبوى للبلاغ القرآنى ، بينما يمارسون هم القيام بهذا البيان والتفسير والتطبيق للقرآن الكريم . . وهذا «مذهب» يستعبد المؤمن بالله منه ومن أهله ومن الشيطان الرجيم .

الشبهة السادسة: حول علاقة العقل بالنقل

«وهم يعتقدون أن جميع علماء الأمة بدون استثناء غير مؤهلين . لأنهم اعتمدوا على النقل وليس التفكير . . . وأنه بحسب التفكير في كل أمور الدين ، الأصل قبل الفرع . . . والغناء كل الأساسيات الموجودة التي تعتبرها الأمة من المسلمات ، والبحث من جديد عن الحقيقة ، معتمدين على العقل فقط . . . اهـ»

الجواب:

إن القول بالاعتماد على العقل فقط - أي دون النقل ، الذي هو الوحي الإلهي . في بلاغة القرائن وبيانه النبوي - . . . واستخدام العقل وحده أداة لإعادة النظر في كل ما تعتبره الأمة من المسلمات . . . هو قولنا يحتاج إلى ضبط . . . وإلى تصويب . . . ويمكن أن يتم ذلك من خلال إشارات إلى عدد من الحقائق :

أولها: أن مقام العقل في الإسلام هو مكان عال وفريد ، ولا نظير له في الشرائع السابقة على الشريعة الإسلامية الخاتمة .
فالعقل في الإسلام هو مناط التكليف بكل فرائض وأحكام الإسلام . . . أي شرط التدبير بدين الإسلام . . .

وثانيها: أن النقل الإسلامى - وخاصة معجزته القرآنية - هو معجزة عقلية ، قد ارتضت العقل حكماً فى فهمها وفى التصديق بها ، وفى التمييز بين المحكم والمتشابه فى آياتها ، وأيضاً فى تفسير هذه الآيات . . . فليس للقرآن كهنوت يحتكر تفسيره ، وإنما هو ثمرة لنظر عقول العلماء المفسرين . . . وعلى حين كانت معجزات الرسالات السابقة معجزات مادية ، تدهش العقول ، فتشلها عن التفكير والتعقل ، جاءت معجزة الاسلام - القرآن الكريم - معجزة عقلية ، تستنفر العقل كى يتعقل وينفكر ويتدبر ، وتحتكم إليه باعتبارها القاصى فى تفسير آياتها . . فكان النقل الإسلامى سبيلاً لتنمية العقلانية الإسلامية . . وكان هذا التطور فى طبيعة المعجزة متناسباً ومتسقاً مع مرحلة التضجج التى بلغتها الإنسانية ، ومع ختم السماء سلسلة الرسالات والوحى إلى الأنبياء والرسل وأُمم الرسالات .

وثالثها: أن العقل - فى الإسلام - هو سبيل الإيمان بوحود الله ووحدانيته وصفاته . . لأن الإيمان بالله سابق على التصديق بالرسول وبالكتاب الذى جاء به الرسول ، لأنه شرط لهما ، ومقدم عليهما ، فالتصديق بالكتاب - النقل - متوقف على صدق الرسول الذى أتى به ، والتصديق بالرسول متوقف على وجود الإله الذى أرسل هذا الرسول وأوحى إليه . . والعقل هو سبيل الإيمان بوجود

الله - سبحانه وتعالى - وذلك عن طريق تأمل وتدبر بديع نظام وانتظام المصنوعات الشاهدة على وجود الصانع المبدع لنظام وانتظام هذه المصنوعات . . . فالعقل - في الإسلام - هو أداة الإيمان بجوهر الدين - الألوهية - . . . وبعبارة الإمام محمد عبده : . . . فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي ، والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح ، فقد أقامك منه على سبيل الخجة ، وقاصاك إلى العقل . ومن قاصاك إلى حاكم فقد أذعن إلى سطلته . . . » - (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٣٠١ - دراسة وتحقيق د . محمد عمارة - طبعة القاهرة - دار الشروق سنة ١٩٩٣م

وذلك على حين كان العقل غريباً ومستبعداً من سبل الإيمان في حقب الرسالات السابقة على الإسلام . . . حقب المعجزات المدهشة للعقول ، عندما كانت الإنسانية في مراحل الطفولة «خرافاً ضالة» ، تؤمن بما يُلقى إلى قلبها ، دون إعمال عقل ، لأن الإيمان لا يحتاج إلى إعمال عقل . . . وفق عبارة القديس والفيلسوف النصراني «أنسيلم» (١٠٣٣-١١٠٩م) .

ورابعها: أن المقابلة بين «العقل» و«النقل» هي أثر من آثار الثنائيات المتناقضة التي تميزت بها المسيرة الفكرية للحضارة الغربية ، تلك التي عرفت لاهو تاكنسيا - نقلاً - لا عقلاً ، فجاءت عقلايتها ، في عصر النهضة والتنوير الوضعي العلماني ، ثورة على النقل اللاعقلاني ونقضا

له . . أما في الإسلام ، والمسيرة الفكرية لحضارته وأمته . . وخاصة في عصر الازدهار والإبداع - فإن النقل لم يكن أبداً مقابلاً للعقل ، لأن المقابل للعقل هو الجنون ، وليس النقل . . ولأن النقل الإسلامي - القرآن الكريم - هو مصدر العقلانية المؤمنة ، والباعث عليها ، والداعي لاستخدام العقل والتفكير والتدبر في آيات الله المنظورة والمنسجونة جميعاً . . وآيات القرآن التي تخص على العقل والتعقل تبلغ تسعة وأربعين آية . . والآيات التي تتحدث عن «اللُب» - بمعنى عقل وجوهر الإنسان - هي ست عشرة آية . . كما يتحدث القرآن عن «النهي» - بمعنى العقل - في آيتين . . وعن الفكر والتفكير في ثمانية عشر موضعاً . . وعن الفقه والتفقه - بمعنى العقل والتعقل - في عشرين موضعاً . . وعن «التدبر» في أربع آيات . . وعن «الاعتبار» في سبع آيات . . وعن «الحكمة» في تسعة عشر آية . . وعن «القلب» - كأداة للفقه والعقل - في مائة واثنين وثلاثين موضعاً . . ناهيك عن آيات العلم والتعلم والعلماء التي تبلغ في القرآن أكثر من ثمانمائة آية . . فالنقل الإسلامي - أي الشرع الإلهي - هو الداعي للتعقل والتدبر والتفقه والتعلم . . والعقل الإنساني هو أداة فقه الشرع ، وشرط ومناط التدبر بهذا الشرع الإلهي . . ولذلك ، لا أثر للشرع بدون العقل ، كما أنه لا غنى للعقل عن الشرع ، وخاصة فيما لا يستقل العقل بإدراكه من أمور الغيب وأحكام الدين .

ذلك أن العقل ، مهما بلغ من العظمة والتألق في الحكمة والإبداع ، هو ملكة من ملكات الإنسان ، وكل ملكات الإنسان . بالخبرة التاريخية والمعاصرة . هي نسبة الإدراك والقدرات ، تجهل اليوم ما تعلمه غداً ، وما يقصر عنه عقل الواحد يبلغه عقل الآخر . . وإذا كانت ميادين عالم الشهادة - النفس والكون . . أى الدنيا - مفتوحة على مصاريحها أمام العقل وأمام التجربة - بالنسبة للإنسان - فإن هناك ميادين - وخاصة في معارف عالم الغيب - سبيل معرفتها النقل - أى الوحي - والوجدان - القلب والإلهام - فالهدايات التي يهتدى بها الإنسان هي «العقل» و«النقل» و«التجربة» و«الوجدان» . . وليست العقل وحده دون سواء . وبتنوع الهدايات وسبل المعرفة الإنسانية ، مع تنوع مصادر المعرفة الإنسانية - الوحي وآيات الله المصورة . مع الكون وآيات الله المنظورة - تتكامل وتتوازن المعرفة الإنسانية - وهذه هي نظرية المعرفة الإسلامية - بينما يحتل توازن هذه المعرفة إذا هي وقفت - في المصادر - عند الكون وعالم الشهادة وحده - وفي الوسائل وإدراك المعرفة عند العقل وحده - أو العقل والتجربة وحدهما . دون النقل والوجدان . . ولقد عبر عن هذا التكامل والتوازن في نظرية المعرفة الإسلامية الامام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣هـ ١٨٤٩-١٩٠٥م) عندما تحدث - في تفسيره لآية ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ - من

سورة الفاتحة - عن «الهدايات الأربع» - العقل ، والنقل ، والتجربة ،
والوجدان . . . كما عبر عن التلازم الضروري بين العقل والنقل ،
لتكامل المعرفة الإسلامية ، عندما قال : «فالعقل هو ينبوع اليقين
فى الإيمان بالله ، وعلمه وقدرته ، والتصديق بالرسالة . . أما النقل ،
فهو ينبوع فيما بعد ذلك من علم الغيب ، كأحوال الآخرة
والعبادات . . والقرآن . وهو المعجز الخارق - دعا الإسلام الناس إلى
النظر فيه بعقولهم . . فهو معجزة عُرِضت على العقل ، وعرفت
القاضى فيها ، وأصلقت له حق النظر فى أنحائها ، ونشر ما انطوى
فى أثنائها . . وإذا قدرنا عقل البشر قدرة ، وجدنا غاية ما ينتهى
إليه كما له إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التى
تقع تحت الإدراك الإنسانى . . أما الوصول إلى كنه حقيقته فمما
لا تبلغه قوته . . ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشرى
أن يصل إليه وحده . . لهذا كان العقل محتاجاً إلى مُعين يستعين
به فى وسائل السعادة فى الدنيا والآخرة . . » - (الأعمال الكاملة)
ج ٣ ص ٣٢٥ ، ٣٧٩ ، ٣٩٧ - .

فالإسلام لا يعرف - على الإطلاق - هذه الثنائية المتناقضة بين
العقل والنقل . . وصريح المعقول لا يمكن أن يتعارض مع صريح
المتقول . . ولقد عبر الإمام محمد عبده عن ما قد يتوهمه البعض
تعارضاً عندما صاغ حقيقة هذه القضية فقال : «لقد تقرر بين

المسلمين أن الدين إن جاء بشيء قد يعملوا على الفهم ، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل . . . (الأعمال الكاملة) ج ٢ ص ٢٥٧ . . . ففارق بين ما يعملو على إدراك العقل ، من بعض أمور الدين ، وبين ما يستحيل في العقل - الذي يرى ويرأ منه الدين . . .

ومن بين علماء الإسلام الذين عبروا - بصدق وعبقريّة - عن تكامل العقل والنقل - الحكمة والشرعة - حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥ هـ / ١٠٥٨-١١١١ م) عندما قال : «إن أهل السنة قد تحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول ، وعرفوا أن من ظن وجوب الجمود على التقليد واتباع الظواهر ، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر ، وأن من تغفل في تصرف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع ، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر . فميل أولئك إلى التفريط ، وميل هؤلاء إلى الإفراط ، وكلاهما بعيد عن الخزم والاحتياط . . . ومثال العقل : البصر السليم عن الآفات والآذ ، ومثال القرآن : الشمس المنتشرة الضياء ، فأخلق أن يكون طالب الاهتداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر في غمار الأغبياء ، فلا فرق بينه وبين العميان ، فالعقل مع الشرع نور على نور . . . » (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ٢ ، ٣ - طبعة مكتبة صبيح - القاهرة . .

وهذه العلاقة بين العقل والنقل - علاقة التكامل والتأخي - هي التي أكد عليها أبو الوليد ابن رشد (٥٢٠-٦٥٤هـ/ ١١٢٦-١١٩٨م) عندما قال : « .. فإنا ، معشر المسلمين ، تعلم ، على القطع ، أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يضاد بالحق ، بل يوافقه ويشهد له .. فأحكمته هي صاحبة الشريعة ، والأخت الرشيقة .. وهما المصطحبتان بالطبع ، المتحاضنتان بالجوهر والعريضة .. » - (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) ص ٣١ ، ٣٢ ، ٦٧ - دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة - طبعة دار المعارف - القاهرة - سنة ١٩٩٩م - .

فالباب مفتوح على مصراعيه أمام العقل في سائر ميادين عالم الشهادة .. وهو سبيل الفقه والفهم والتكليف في الشرع والدين .. لكن لابد من مؤازرة الشرع والنقل للعقل فيما لا يستقل العقل بإدراكه من أخبار عالم الغيب والحكم والعقل من وراء بعض أحكام العبادات في الدين .. وما قد يبدو من تعارض - عند البعض - أحياناً بين العقل والنقل ، فهو تعارض بين العقل وبين «ظاهر» النقل - وليس حقيقة معنى النقل - .. أو مرجعه إلى تخلف «صحة» النقل .. أو تخلف «صراحة» العقل .. أو وجود ما يعلو على الفهم ، لا ما يتعارض مع العقل .. فالعقل مع الشرع - كما قال حجة الإسلام العزالي - «نور على نور» .. وما الحديث

عن التعارض بينهما إلا أثر من آثار الغلو في أحدهما ، تفريطاً أو إقراطاً . .

وإذا كانت البدهة والخبرة البشرية - وحتى الحكمة الفلسفية - تقول : إن من مبادئ الدين والشرائع ما لا يستقل العقل بإدراك كنهه وحقيقة جوهره ، فكيف يجوز لعاقل أن يدعو إلى تحكيم العقل وحده في كل أساسيات الدين؟! لقد قال الفيلسوف الفقيه أبو الوليد ابن رشد - وهو الذي احترم عقلائيته المتألفة الأوروبيون والمسلمون جميعاً - قال عن رأي الفلاسفة القدماء في مبادئ الشرائع التي لا يستقل العقل بإدراكها : «إن الحكماء من الفلاسفة ليس يجوز عندهم التكلم ولا الجدول في مبادئ الشرائع - مثل : هل الله تعالى موجود؟ وهل السعادة موجودة؟ وهل الفضائل موجودة؟ - وفاعل ذلك عندهم محتاج إلى الأدب الشديد ، ولذلك وجب قتل الزنادقة . . فيجب على كل إنسان أن يسلم مبادئ الشرائع ، لأن مبادئها أمور إلهية تفوق العقول الإنسانية ، وكيفية وجودها هو أمر معجز عن إدراك العقول الإنسانية ، فلا بد أن يعترف بها مع جهل أسبابها » - (تهافت التهافت) ص ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ - طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م . .

فليس هناك عاقل يحكم ان العقل فيما لا يستقل العقل بإدراكه ، من مبادئ الشرائع والمعجزات ، وكنه وجوه وحقائق المعينات ،

وليس هناك عاقل يغفل أو يتغافل عن مكانة ودور العقل في
دين الإسلام .

وإدراك وظيفة العقل . . وميدان عمله . . وحدود قدراته . هو ثب
الاحترام للعقل ، وليس فيه انتقاص من سلطانه . الذي نال في
دين الإسلام وفكر المسلمين . .

الشبهة السابعة: حول النظام المصرفي المعاصر

«وهم يقولون: إنه يجب اتباع النظام البنكي الغربي المبني على الربح، أي أن البنوك الإسلامية، وخاصة العقارية منها، يجب أن تقدم القروض على أساس استرداد هذه الأموال مصافاً عليها نسبة تغطي التضخم الاقتصادي ونفقات تغطي خدمات البنك ونسبة ثابتة من الربح، وبدون هذا الربح فإن هذه البنوك ستفشل. ويؤكدون على أن البنوك الإسلامية فاشلة، وهي تعمل بحس عمل البنوك الربوية، ولكن يسمى آخر، مثل المربحة أو ما شابه ذلك، وبهذا يعممون على البنوك الإسلامية صفة الغش والتلاعب بصفة مطلقة» اهـ.

الجواب:

إن موقف الفقه الإسلامي المعاصر من المعاملات المصرفية السائدة في العالم الحديث والمعاصر، قد كتبت فيه العديد من الدراسات، وصدرت حوله العديد من الفتاوى، الفردية والجماعية، وهو موقف لا يعمم الحلال ولا الحُرمة على سائر المعاملات المصرفية، وإنما يميز بين ما هو حلال وما هو حرام في هذه المعاملات.

وأغلب الجدل الذي دار ويدور في مساحة الفقه الإسلامي المعاصر قد انصب على الفوائد البنكية المحددة سلفاً، التي تعطيها المصارف لأصحاب المدخرات، والتي تأخذها من أصحاب القروض.

ودون دخول في التفاصيل - التي مكانها الدراسات الفقهية المتخصصة - فيحسن - في هذا المقام - التذكير بأصل القضية ، للوصول فيها إلى كلمة سواء .

فاولاً : إن هذا النظام المصرفي ، السائد الآن في العالم المعاصر ، هو نظام غربي ، نشأ مع النظام الرأسمالي الغربي ، في إطار الحضارة المسيحية الغربية . . ولأن المسيحية - كالإسلام - تحرّم الربا ، الذي هو في جوهره مال يثمر مالاً دون عمل - فلقد تحرّج المسيحيون الغربيون من إقامة المصارف الربوية . . مع أنها ضرورة من الضرورات اللصيقة بالنظام الرأسمالي - الذي هو في جوهره : تعظيم لرأس المال على حساب العمل -

ولأن اليهود قد حرّفوا موقف اليهودية من الربا ، فجعلوه حراماً فيما بينهم خاصة ، وحلالاً مع غيرهم . فلقد تقدّموا هم فأقاموا المصارف الربوية ، وعملوا بها ، واحترفوا صناعتها ، وبرعوا فيها . . وظلوا كذلك حتى سادت الفلسفة الوضعية العلمانية النفعية - « البرجماتية » - في المجتمعات الغربية ، فتراجعت حاكمية المعايير المسيحية ، ودخل المسيحيون الغربيون هذا الميدان مع اليهود ، وناقسوه فيه . .

وثانياً : إن بلادنا الإسلامية . وكل حضارات وأمم الخنوب ، لم تعرف هذا النظام المصرفي الربوي إلا عندما جاءنا - مع النظام الرأسمالي - في ركاب الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة لبلادنا . ولذلك ، يجب التمييز بين قدم الممارسات الربوية ، منذ التاريخ القديم والحضارات القديمة وبين هذا النظام المصرفي المعاصر ،

الذى نشأ - كنظام سائد وحاكم - مع سيادة الرأسمالية وتحكمها ،
والذى «تعولم» مع الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة .

وثالثاً: فبسبب من كون النظام المصرفى الربوى هو ثمرة من
ثمرات النظام الرأسمالى ، وضرورة من ضروراته ، ولازمة من
لوازمه - للاشتراك فى فلسفة تعظيم رأس المال على حساب
العمل - كان رفض الاقتصاد الاشتراكى والشيوعى لهذا النظام . .
لأن الفلسفة الاشتراكية تعظم العمل بدلاً من رأس المال - على
عكس الرأسمالية - ولذلك فهى تمنع الربا ، الذى هو : مال يثمر
ويجلب ما لا دون عمل .

ورابعاً: إن فلسفة الموقف الإسلامى من المال والنقد تلخص فى أنه
مقابل عمل أو سلعة أو خدمة أو منفعة ، وليس المال والنقد - فى ذاته -
سلعة تباع وتشترى . . وهذا هو لب الفلسفة الإسلامية التى تحرم
التجارة بالنقد ، وجعل المال يثمر ما لا بدون عمل . . وفى هذا الموقف
تتفق الفلسفة الاشتراكية مع فلسفة الإسلام فى النقود والأموال .

وخامساً: إن تركيز كل الجدل الفقهى الإسلامى المعاصر - إزاء
المعاملات المصرفية - على تحديد العائد من المدخرات أو عدم
تحديده ، هو ابتعاد عن جوهر القضية ، فقد يكون تحديد العائد
تنظيماً يفيد أصحاب المدخرات ، الذين هم الجانب الأضعف فى
المعادلة الادخارية ، ويحميهم من ظلم قائم أو محتمل من أرباب
المصارف ، الذين يمثلون الجانب الأقوى فى هذه المعادلة . . ومطلوب
من الفقه الإسلامى أن يركز على جوهر فلسفة الإسلام فى النقود
والأموال - أى أن تكون الأموال بدلاً لعمل ، وليست سلعة يتاجر

بها ، فتأتى بأموال - فوائد - دون عمل مضاف . . ولذلك ، فإن النظام المصرفى الإسلامى هو النظام الذى يقيم المصارف ، لا لتناجر فى المدخرات ، وإنما لتوظف هذه المدخرات وتشارك بها فى التنمية المجتمعية الشاملة لمختلف المبادئ . . فالمصارف الإنتاجية - أى التى تشارك بمدخراتها فى التنمية - هى المصارف الإسلامية الحقة ، حتى ولو لم تسم نفسها إسلامية . . والمصارف غير الإنتاجية ، التى تعمل فى إعادة اقراض مدخراتها ، وتعيش على الفروق بين عوائد الاقتراض والإقراض - بصرف النظر عن الأسماء التى تطلقها على هذه العمليات - هى مصارف غير إسلامية ، حتى ولو سمت نفسها إسلامية . .

وفى ضوء هذه الحقيقة نقرأ الفتوى الشهيرة للإمام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣هـ ١٨٤٩-١٩٥٠م) بحل عائدة مدخرات «صناديق التوفير» ، لأن صناديق التوفير كانت مؤسسة حكومية ، تأخذ المدخرات لتبنى بها الحكومة مدارس ومصانع ومستشفيات . . فكانت صورة من المصارف الإنتاجية ، ولم تكن صورة من مؤسسات التجارة بالنقود والأموال .

وسادساً: إن رؤية المؤسسة التى وصل إليها النظام الربوى المعاصر ، هى الكفيلة بتبيان عظمة العدل الإسلامى المتجسد فى فلسفة الإسلام إزاء النقود والأموال . . فالتضخم - الذى يمثل سرطان النظام المائى الرأسمالى العالمى - هو ثمرة من ثمرات جنون التجارة فى النقود والأموال . . والمصاربات الجنونة على أسعار الأسهم فى البورصات العالمية - وهى التى خربت وتخرب الكثير

من التجارب التتموية ، وتهذر بحرق الأثم وكدح الشعوب - هي واحدة من الثمرات الحرة للنظام الربوى ، والشجاعة فى النقود والأموال . . وإذا علمنا أن ٩٧٪ من رأس المال المالى العالمى - أى ١٠٠ تريليون دولار - موظفة فى السمرة والمصارىب - أى فى الربا والتجارة فى النقود . . وأن ٣٪ فقط من رأس المال المالى العالمى - أى ٣,٥ تريليون دولار - هى الموظفة فى التجارة والصناعة والخدمات . . علمنا أن مأساة الرأسمالية المتوحشة ، ونظامها الربوى ، أبشع وأفظع من قضية تحديد العائد من المدخرات أو عدم تحديده ، تلك التى شغلت وتشغل أطراف الجدل الفقهي حول الموقف الإسلامى من معاملات البنوك!

وسابعاً: إذا كان النظام الربوى ثمرة من الثمرات للتصبيقة بالنظام الرأسمالى ، وجزءاً من فلسفة الرأسمالية إزاء النقود والأموال ورأس المال . . وإذا كان هذا النظام الرأسمالى - على تفاوت فى صور حدته ووحشيته . . هو السائد الآن فى كل أنحاء العالم . . فإننا يجب أن ننظر إلى النظام الربوى نظرتنا إلى «التلوث» الذى عم بلاؤه سائر أرجاء الكوكب الذى عليه نعيش ، فلقد أصبح روحاً سارية فى كل المعاملات . . ونحن بإياديه أمام ضرورة وبلاء عام ، كمثل التلوث الذى أصاب عموم البيئة فى عصرنا . . فالتعامل الإسلامى مع هذا الواقع هو التعامل مع الضرورات . . فواجب ألا نزيّف ديننا فنقول إن هذا النظام المصرفى الربوى حلال . . وفى ذات الوقت لا نغمض عيوننا عن عناصر الضرورة فيه فنطلب من الناس الامتناع عن التعامل مع هذا الواقع

الحاكم لكل الاقتصاديات . . وهنا تأتي قواعد التعامل الإسلامي مع الضرورات ، التي تقدر بقدرها ، والتي تُعامل كضرورات يسعى الناس إلى الخروج من أسبابها وملايساتها وثمراتها . وليس إلى تكريسها بالزعم أنها هي الطبيعية والقاعدة والحلال . . وكذلك تأتي قاعدة تنزيل الحاجة الشديدة والماسة منزلة الضرورة . .

وهنا - أيضاً - تأتي أهمية البنوك الإسلامية ، التي وإن لم تستطع النجاة من « التلوث الربوي » السائد عالمياً إلا أن وجودها وأدبياتها تعلل الرفض لقبول وتأيد هذا النظام . .

وثامناً : إن إدانة النظام المصرفي الربوي فريضة من فرائض الفقه الإسلامي المعاصر . . وإن بعث تراثنا في فلسفة الإسلام إزاء الأموال والنقد - بدءاً بما كتبه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨ - ١١١١ م) في كتاب (إحياء علوم الدين) عندما قال : « لقد خلق الله الدينار والدرهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال ، حتى تقدر الأموال بهما . . خلقهما لتتداولهما الأيدي . . وللتوسل بهما إلى سائر الأشياء . . ولا غرض في أعيانهما . . بل هما وسيلة إلى كل غرض . . وكل من عمل فيهما عملاً لا يليق بالحكم ، بل يخالف الغرض المقصود بالحكم ، فقد كفر بعملة الله فيهما . فمن كنزهما فقد ظلمهما ، وأبطل الحكمة فيهما . . وكل من عامل معاملة الربا على الدرهم والدينار فقد كفر بالعملة وظلم ، لأنهما خلقا لغيرهما لا لأنفسهما ، إذ لا غرض في عينهما . . وأما من معه نقد ، فلو جاز له أن يبيعه بالنقد ، فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله ، فيبقى النقد مقيداً عنده ، وينزل منزلة المكنوز . . فلا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصوداً للدخار ، وهو ظلم . .

فكل ما خلق حكمة فلا ينبغي أن يصرف عنها» - ج ١٢ ص ٢٢٢ ،
٢٢٢١ - كتاب الصبر والشكر - طبعة دار الشعب - القاهرة - .

إن بعث هذا التراث - منذ الغزالي وحتى الاجتهادات الحديثة والمعاصرة - واجب من واجبات العقل المسلم المعاصر . لكن هذا شيء ، وتحويل فلسفة الإسلام في الأموال إلى نموذج قائم في أرض الواقع شيء آخر . . وإن قيام عشرات - بل ومئات - البنوك الإسلامية لن يغير واقع «الثلوث الربوي» ، الذي هو جزء عضوي من النظام الرأسمالي الحاكم للعالم بأسره . . وكما اضطرت منظومة البلاد الاشتراكية - قبل انهيارها - إلى التعامل بالربا - في المبادلات العالمية - رغم رفضها له وثورتها على فلسفته . . فستظل البلاد الإسلامية - بما فيها البنوك الإسلامية - مضطرة لاستنشاق هذا «الثلوث الربوي» ، حتى ولو أطلقت عليه أسماء أخرى ! .
وستبقى المفارقة المضحكة في موقف دعاة البنوك الإسلامية المناصرين - في ذات الوقت - للنظام الرأسمالي ، دون إدراك أن الرأسمالية هي الأب الشرعي للربا الذي يحاربون!

أما السبيل إلى الخروج من هذا «الجور المالي العالمي» - فهو تحول العالم الإسلامي - بالتكامل الاقتصادي . . والسوق الاقتصادية المشتركة . . والاعتماد المتبادل - إلى كتلة اقتصادية متحدة ، وعندئذ يمكن لنا أن نقول للآخرين : إن لنا فلسفة متميزة في النقود والأموال يجب مراعاتها في التعامل معنا . . فالمطلوب أن تتجاوز نحن المسلمين ، النظام الاقتصادي الذي أثمر ويثمر النظام المصرفي الربوي ، وأن نكون من القوة بحيث يتعامل معنا الآخرون وفق

فلسفتنا في النقود والأموال ..

وإذا كان عقلاء الغرب يشكون من الكوارث الدورية للنظام الرأسمالي .. وإذا كان من هؤلاء العقلاء من يلتفت الآن إلى النظام الإسلامي اللاربوي .. فإن الوحدة الاقتصادية للعالم الإسلامي ، وتطبيق المسلمين لفلسفة إسلامهم في النقود والأموال ، سيلفت أنظار العالم أكثر وأكثر إلى هذا النظام اللاربوي ..

نعم .. هو طريق شاق .. وطويل .. لكنه - وحده - هو الطريق .. طريق نهضة المسلمين بالإسلام وإبلاغ دعوته إلى العالمين ، وإزالة الشبهة عن هذه الدعوة ، وإقامة حجة الإسلام على العالمين ..

أما الاستسلام لطاغوت الرأسمالية المتوحشة ، والتسليم بالنظام المصرفي الرأسمالي ، الذي عولم « التلوث الربوي » ، فهو يأس وقنوط من ظهور الإسلام على الدين كله ، ومن ظهور الحلول الإسلامية لمشكلات الإنسانية على غيرها من الحلول .. وهو يأس وقنوط لا يليقان بالمؤمنين ! ..

أما التخندق الفكري حول تحديد أو عدم تحديد سعر العائد من مذكرات البنوك ، فهو أشبه ما يكون باحتضان ظل فرع الشجرة بحسيانه الشجرة وما فيها من فروع .. وهو وهم تمنى أن يبرأ منه أهله ، إن شاء الله ..

المؤلفات

- ١ - الصحوة الإسلامية في عيون عربية
- ٢ - الغرب والإسلام
- ٣ - أبو حيان التوحيدي
- ٤ - دراسة قرآنية في فقه التجدد الحضاري
- ٥ - ابن رشد بين الغرب والإسلام
- ٦ - الانتماء الثقافي .
- ٧ - تنصير العالم .
- ٨ - التعددية الرؤية الإسلامية والتحديات .
- ٩ - صراع الضم بين الغرب والإسلام
- ١٠ - يوسف القرضاوي المبرر
- الفكرية، والمنشور الفكري
- ١١ - تأملات في التفسير الحضاري للقرآن الكريم .
- ١٢ - عندما دخلت مصر في دين الله
- ١٣ - الحركات الإسلامية رؤية نقدية
- ١٤ - المنهاج العقلي
- ١٥ - النموذج الثقافي
- ١٦ - منهجية التعبير بين النظرية والتطبيق .
- ١٧ - تجديد الدنيا بتجديد الدين
- ١٨ - الشواهد والتشعبات في أيقظة
الإسلامية الحديثة .
- ١٩ - نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم
- ٢٠ - التقدم والإصلاح بالتأويل الغربي
- ٢١ - فكر حركة الاستنارة وتناقضاته

- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - سعد دسوقي
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - ربيع عبد العزیز
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - صلاح الصاوي
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - محمد عمارة
- ٢ - عبد الوهاب المسيري

٢٢ - حرية التعبير في الغرب من سلمان
رشدى إلى روجية جارودى .

٢٣ - إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين .

٢٤ - الحضارات العالمية تدافع؟ أم صراع؟

٢٥ - التنمية الاجتماعية بالغرب؟ أم بالإسلام؟

٢٦ - الحملة الفرنسية فى الميزان .

٢٧ - الإسلام فى عيون غربية .

دراسات سويسرية

٢٨ - الأقليات الدينية والقومية تنوع

ووحدة . أم تفتيت واحتراق .

٢٩ - ميراث المرأة وقضية المساواة .

٣٠ - نفقة المرأة وقضية المساواة .

٣١ - الدين والتراث والحداثة والتنمية والحرية

٣٢ - مخاطر العولمة على الهوية الثقافية

٣٣ - الغناء والموسيقى خلال أم حرام؟؟

٣٤ - صورة العرب فى أمريكا .

٣٥ - هل المسلمون أمة واحدة؟؟

٣٦ - السنة والبدعة .

٣٧ - الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

٣٨ - قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى .

٣٩ - مركبة الإسلام .

٤٠ - الإسلام كما تؤمن به . ضوابط وملامح .

٤١ - صورة الإسلام فى التراث الغربى .

٤٢ - تحليل الواقع بمنهج العاهات الزمته .

٤٣ - القدس بين اليهودية والإسلام .

٤٤ - مأزق المسيحية والعلمانية فى أوروبا

(شهادة ألمانية)

د . شريف عبد العظيم

د . محمد عمارة

د . محمد عمارة

د . عادل حسين

د . محمد عمارة

ترجمة ا . ثابت عيد

د . محمد عمارة

د . صلاح الدين سلطان

د . صلاح الدين سلطان

د . محمد خاتمي

د . محمد عمارة

د . محمد عمارة

ترجمة وتعليق ا . ثابت عيد

د . محمد عمارة

تقديم وتحقيق د . محمد عمارة

تقديم وتحقيق د . محمد عمارة

د . عبد الوهاب المسيري

ا . منصور أبو شافعى

د . يوسف القرضاوى

ترجمة ا . ثابت عيد

د . محمد عمارة

د . محمد عمارة

تقديم وتعليق د . محمد عمارة

- ٤٥ - الآثار التربوية للعبادات في الروح والأخلاق .
 ٤٦ - الآثار التربوية للعبادات في العقل والجسد .
 ٤٧ - السنة النبوية والمعرفة الإنسانية
 ٤٨ - نظرات حضارية في القصص القرآني
 ٤٩ - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين
 ٥٠ - الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان
 ٥١ - عن القرآن الكريم
 ٥٢ - في فقه الأقليات المسلمة
 ٥٣ - مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية
 ٥٤ - مركسة التاريخ
 ٥٥ - نقل الأعضاء في ضوء الشريعة والقانون
 ٥٦ - السنة التشريعية وغير التشريعية
 ٥٧ - شبهات حول الإسلام
- ١ . صلاح الدين سلطان
 ٢ . صلاح الدين سلطان
 ٣ . محمد عمارة
 ٤ . سيد دسوقي حسن
 ٥ . محمد عمارة
 ٦ . تقديم / د. محمد سليم لعوا
 ٧ . الشيخ / أمين الخولي
 ٨ . طه جابر العلواني
 ٩ . محمد عمارة
 ١٠ / منصور أبو شافعي
 ١١ . مستشار / طارق البشري
 ١٢ . محمد عمارة

الفهرس

٣	تقديم
٧	الشبهة الأولى: حول حفظ القرآن الكريم .
١٧	الشبهة الثانية: حول تاريخية أحكام القرآن .
٢٧	الشبهة الثالثة: حول حروف فواتح بعض السور القرآنية .
٣٤	الشبهة الرابعة: حول عصمة الرسول ﷺ .
٤١	الشبهة الخامسة: التشكيك في الأحاديث .
٤٧	الشبهة السادسة: حول علاقة العقل بالنقل .
٥٧	الشبهة السابعة: حول النظام المصرفي المعاصر .

إلى القارئ العزيز

في هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علماني، يستبدل العقل بالدين،
ويقسم قطعة مع التراث ..

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي، لأن الله والقرآن والرسول
صلى الله عليه وسلم : أنوار، تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً.
ولتقديم هذا التنوير الإسلامي للقراء، **تصدر هذه السلسلة**، التي
يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر :

- د. محمد عمارة ● المستشار طارق البشري
- د. حسن الشافعي ● د. محمد سليم العوا
- أ. فهمي هويدي ● د. جمال الدين عطية
- د. سيد دسوقي ● د. كمال الدين إمام

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح، لإثارة العقل بأنوار الإسلام.

الناشر

